المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute
مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تيسير التنمية

التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

إعداد
د. محمد باطويح

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والواحد والأربعون - 2018
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2018

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

المقدمة 6

أولاً: ماهية التنمية المحلية المستدامة 7

ثانياً : الدور التنموي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .. 11

ثالثاً : تجارب عربية حول العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة 19

رابعاً : آليات تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة 24

المراجـــــع 29

التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

إعداد د. محمد باطويح

مقدمة

لاشك أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية المحلية المستدامة وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة دون استثناء، حيث تتحقق تطلعات هذا القطاع ومقومات نجاحه وتطوره من خلال أسلوب أداء الإدارات المحلية وفاعليته وكفاءته ومستوى اللامركزية التي تتمتع بها هذه الإدارات؛ خصوصاً فيما يتعلق بالحصول على التراخيص وبدء ممارسة النشاط أو متابعته في مختلف المجالات. ومن جانب آخر، يقوم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الأنشطة والخدمات لصالح الإدارة المحلية وأجهزتها المختلفة، من حيث توفير معظم متطلباتها من السلع والخدمات، ناهيك عن المشتريات الحكومية التي يقوم بها من خلال المناقصات التي تطرحها الإدارة المحلية وأجهزتها في مختلف المجالات التعليمية والصحية والبيئية، ناهيك عن مشروعات البنية الأساسية وفي مجال الصناعة والزراعة والخدمات السياحية وغيرها من الخدمات التي تسهم بدورها في التنمية المحلية بشكل فاعل. وهذا ما يترجم التوجه العالمي نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين مناخ الاستثمار لهذه المشروعات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها وتطويرها. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه المشروعات دوراً محورياً في التنمية المحلية المستدامة في الدول العربية، وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتوفر عوامل الانتاج، والتوزيع الجغرافي للسكان وللنشاط الاقتصادي.

تتحقق تطلعات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحه وتطوره من خلال أسلوب أداء الإدارات المحلية وفاعليته وكفاءته ومستوى اللامركزية التي تتمتع بها هذه الإدارات.

ومن جانب آخر، أظهرت العلاقة بين إدارة التنمية المحلية وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الكثير الدول العربية عدداً من مواطن الضعف التي أثرت سلباً على مستوى تطوير هذه المشروعات، ناهيك عن تداعيات الأزمات المختلفة التي تمر بها المنطقة العربية وتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعل الاهتمام بتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يصبح ضرورة ملحة وذلك ضمن إطار برامج الإصلاحات الاقتصادية الجارية في معظم الدول العربية.

في هذا السياق، يولي المعهد العربي للتخطيط من خلال مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع له اهتماماً كبيراً بتأهيل الرياديين والكوادر العاملة في مختلف المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بما يدعم جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من جهة، ودعم جهود الدول العربية لتطوير هذا القطاع من خلال تقديم الدعم الفني والمؤسسي من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، فإن هذا العدد من جسر التنمية يركز على دراسة العلاقة بين التنمية المحلية وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يولي المعهد العربي للتخطيط من خلال مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع له اهتماماً كبيراً بتأهيل الرياديين والكوادر العاملة في مختلف المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بما يدعم جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من جهة، ودعم جهود الدول العربية لتطوير هذا القطاع من خلال تقديم الدعم الفني والمؤسسي من جهة أخرى.

أولاً: ماهية التنمية المحلية المستدامة

إن المتابع لتاريخ التنمية على الصعيدين العالمي والإقليمي يلاحظ التطور المستمر والواضح لمفهوم التنمية وصفاً ومحتوى، وكان ذلك استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت في هذا المجال. وبالتالي، فإن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو نامية، ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة نحو الأفضل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. لهذا، فإن موضوع التنمية المستدامة، وخاصة المحلية يحتل مركزًا مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية. وتعتبر في الوقت ذاته، أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين المحافظات والأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

في هذا العرض الموجز نحاول تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة والتنمية المحلية المستدامة بأبعادها والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والدور الكبير الذي تلعبه في الارتقاء بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمعات المتقدمة والنامية، وذلك من خلال التنمية المحلية المستدامة.

التنمية المحلية هي مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

بعد إدماج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، والذي أدى إلى تطور كبير في المنهج التنموي ، فقد أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة والمجال التنموي خاص، حيث تحولت التنمية من اتجاه اقتصادي واجتماعي إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار- إضافة إلى ذلك- البعد البيئي والأجيال المستقبلية، وتحولت كذلك التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية وجهود المجتمع المحلي إلى تنمية محلية مستدامة تناقش وتتضمن مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة.

ويقصد بالتنمية المحلية "مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة"، ولا يتحقق ذلك إلا بخلق وتعزيز روح التعاون والمشاركة الفعلية بين الحكومات المحلية والمجتمع بشرائحه المختلفة. ومهما تعددت التعاريف والمفاهيم التي تعالج وتناقش مفهوم التنمية المحلية، فإننا نجد أن التنمية المحلية، بصفة عامة، هي "عبارة عن عملية وأسلوب واستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن محافظة أو إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية، وأيضا الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بهدف الارتقاء بالوحدات المحلية حضرية كانت أو ريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية وهي عبارة عن حجر الزاوية الذي تحقق وتحسن من خلاله التنمية الشاملة والمتوازنة".

من جانب آخر، فإن الاتجاه التنموي العالمي، كما أشرنا سابقاً، يتجه نحو الاستدامة ويولي اهتماماً كبيراً ومتزايداً بالبعد البيئي إلى جانب البعدين الاقتصادي والاجتماعي، والذي يعبر كذلك، عن ضمان حالة التوازن بين متطلبات واحتياجات الأجيال الحالية والقادمة، ويعالج في الوقت ذاته، الاختلالات البيئية ليس فقط على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني وإنما حتى على مستوى المحليات. وبهذا، ازداد الاهتمام بقضايا التنمية المحلية المستدامة وذلك للاعتبارات التي يبينها الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): مبررات الاهتمام بقضايا التنمية المحلية

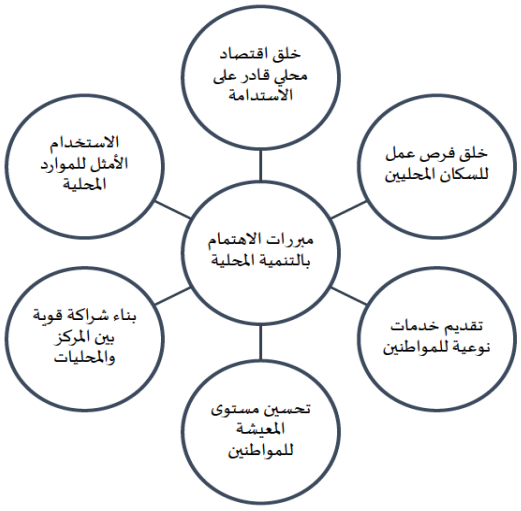

التنمية المحلية هي مجموعة العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بهدف تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

التنمية المحلية المستدامة هي العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر".

بالتأكيد، هذه القضايا لن تجد طريقها للحل ما لم يتم تقاسم الدولة للأعباء التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية على مستوى التجمعات السكانية والقرى والمدن والمحافظات والأقاليم وذلك من أجل تحقيق أكبر عدد من الأهداف المرجوّة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفر الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة. وقد اسندت للمحليات وظائف تنموية متعددة، الأمر الذي أدى إلى بروز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد التي تهدف إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية لهذه المحليات والمناطق. ومن الوظائف التي اسندت للمحليات ما يلي:

- التعاون والتشبيك مع مختلف شركاء التنمية (القطاع العام، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) في المجتمع المحلي، وهذا يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها

بالاحتياجات والمتطلبات الأولية اللازمة لضمان استمرار نمو وتطور المجتمع المحلي.

- التقليل من المركزية، حيث تحرص التنمية المحلية على تفعيل دور المحليات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.
- تفعيل دور المجتمع المحلي بكافة مكوناته؛ إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على تفاعل السكان المحليين مع مختلف القضايا التي تواجههم وذلك من خلال ممارسة دورهم الانتخابي أو عن طريق ممثليهم في المجالس المحلية.
- استحداث مجموعة من النظم والترتيبات المؤسسية، والتي تعمل بدورها على دعم مسيرة التنمية المحلية ومعالجة كافة التحديات التي تواجهها.

ومما سبق، يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر". ويمكن تعريفها كذلك بأنها "استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي (المجتمعات المستقبلية)". وفي السياق ذاته، يوضح الشكل رقم (2) الإيجابيات التي يجب توضيحها والتركيز عليها في التنمية المحلية المستدامة.

تتمثل الوظائف التي اسندت للمحليات في التعاون والتشبيك مع مختلف شركاء التنمية، والتقليل من المركزية، وتفعيل دور المجتمع المحلي بكافة مكوناته، واستحداث مجموعة من النظم والترتيبات المؤسسية التي تعمل بدورها على دعم مسيرة التنمية المحلية ومعالجة كافة التحديات التي تواجهها.

الشكل رقم (2): ايجابيات التركيز على التنمية المحلية المستدامة

ثانياً: الدور التنموي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يتمثل الدور التنموي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، منها على سبيل المثال مساهمته في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي، ومصدراً لخلق فرص العمل. وتقدر مساهمة هذا القطاع بحوالي 33 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتساهم بحوالي 45% في التشغيل بالقطاع الرسمي في مجموعة اقتصاديات الدول الناشئة والنامية، حيث يساهم هذا القطاع في خلق (4) فرص عمل من بين كل (5) فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي. ونتيجة لهذا الدور كرست الدول العربية جهودها في إجراء العديد من الإصلاحات الهادفة إلى تطوير هذا القطاع، الأمر الذي ساهم في ازدياد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية. وبالتالي زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل، حيث تقدر نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لقاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمؤسسة التمويل الدولية، بين 90 – 99% من إجمالي المشروعات العاملة في القطاع الرسمي في الدول العربية. ويوضح الشكل رقم (3) أن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بعدد (2454) ألف منشأة، تليها السعودية في المرتبة الثانية بعدد (785) ألف منشأة، ثم تونس في المرتبة الثالثة (601) ألف منشأة، وفي المراتب اللاحقة كل من لبنان والأردن وعُمان وفلسطين كان لصالح كل من مصر والسعودية وتونس ولبنان والأردن.

يتمثل الدور التنموي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عددٍ من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، منها على سبيل المثال مساهمته في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي، ومصدراً لخلق فرص العمل.

الشكل رقم (3): عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية (ألف منشأة)

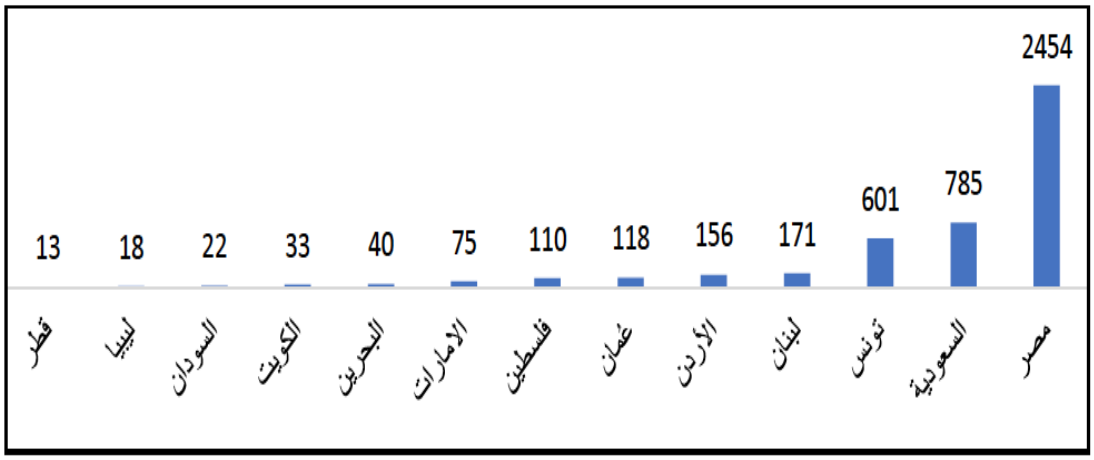

قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2014.

ومن جانب آخر، تقدر مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 16 – 80%، حيث بلغت في مصر 80% وهي أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، تليها في المرتبة الثانية تونس بنسبة 73%، ومن ثم الأردن بنسبة 40%، والامارات 39% وجاءت كل من الجزائر والسعودية والمغرب وعُمان وفلسطين في المراتب اللاحقة، كما هو مبين في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية (%)

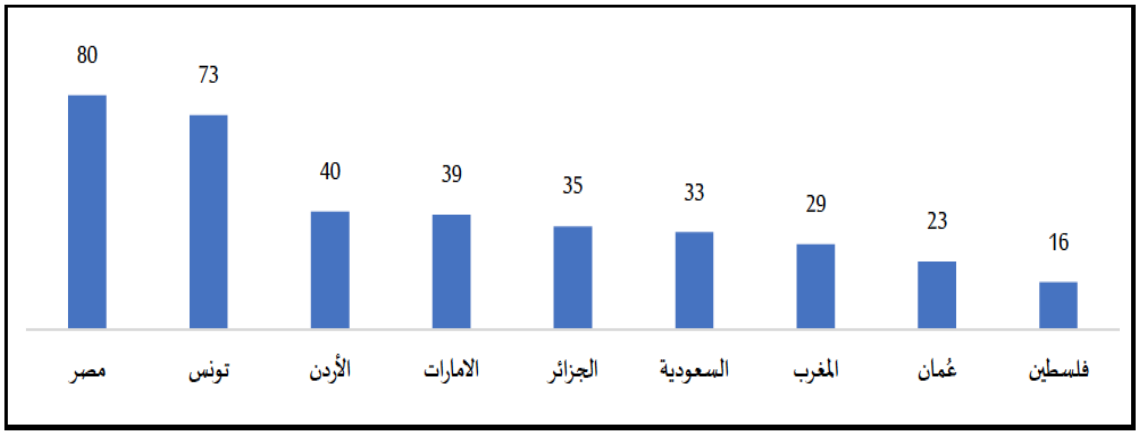

قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2014.

ووفقاً لدراسة أعدها صندوق النقد العربي حول بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فإنه من الملاحظ أن تركز معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية في قطاعي التجارة والخدمات يجعلها تستهدف بشكل رئيسي الأسواق المحلية، باستثناء بعض المشروعات في بعض الدول العربية كالأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والتي استطاعت الوصول إلى بعض الأسواق الخارجية، كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): أهم القطاعات الإنتاجية والخدمية والأسواق التي تتركز فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدولة	أهم القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تتركز فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	أهم الأسواق التي تستهدفها منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الأردن	التجارة الداخلية والخدمات، والصناعة والبناء والتشييد والنقل	60% الأسواق الداخلية و40% الأسواق الخارجية
السعودية	المقاولات والتجارة الداخلية والخدمات	الداخلية
السودان	القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي والنقل	الداخلية
الكويت	التجارة الداخلية والخدمات	الداخلية بشكل أكبر من الأسواق الخارجية
فلسطين	التجارة الداخلية والصناعة والتعدين والانشاءات والعقارات	الداخلية
لبنان	القطاع الزراعي والصناعي والتعدين والخدمات الفندقية والمطاعم والتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات والقطاع الحرفي.	الداخلية، والخارجية بشكل ~اقل
موريتانيا	قطاع الخدمات والتجارة الداخلية والمقاولات والسياحة والزراعة والثروة الحيوانية.	الداخلية والخارجية

صندوق النقد العربي 2017، بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

تركز معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول العربية في قطاعي التجارة والخدمات ما يجعلها تستهدف بشكل رئيسي الأسواق المحلية، باستثناء بعض المشروعات في بعض الدول العربية كالأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والتي استطاعت الوصول إلى بعض الأسواق الخارجية.

وفي السياق ذاته، فإن الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتبين كذلك من خلال مساهمتها في توفير فرص العمل، حيث تؤكد البيانات المتاحة حول بعض الدول العربية أن نسبة مساهمة هذه المشروعات في العمالة تتراوح بين 10 و32%، حيث تحتل تونس المرتبة الأولى في نسبة التشغيل بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات التشغيل، تليها في المرتبة الثانية الامارات ومن ثم الأردن في المرتبة الثالثة، وكل من مصر والعراق والسعودية وقطر في المراتب اللاحقة، أنظر الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في بعض الدول العربية (%)

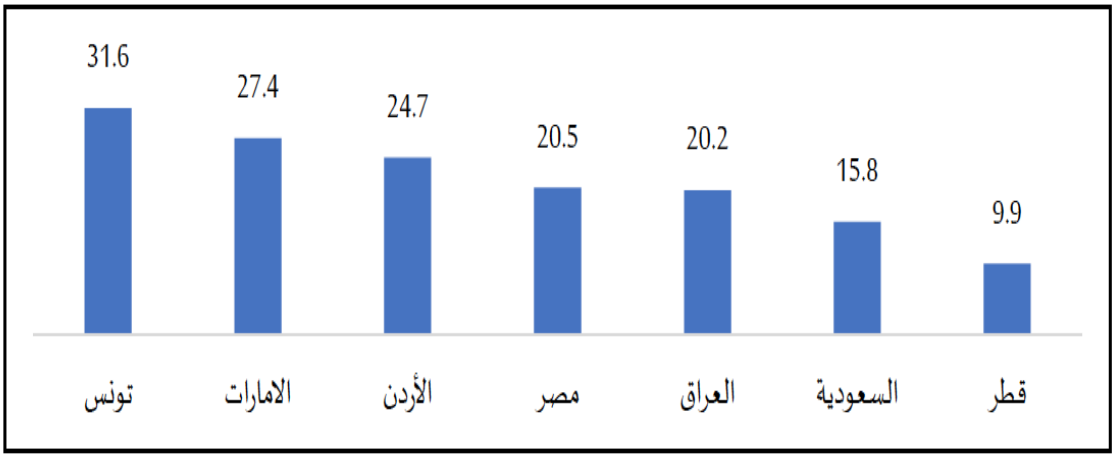

قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2014.

إن كل ما ورد سابقاً من تحليل وبيانات ومؤشرات يؤكد الدور المحوري الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم مسار التنمية بشكل عام والتنمية المحلية على وجه الخصوص، وهذا ما جعلها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح التي تشهدها معظم دول المنطقة العربية بهدف الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوّة، وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هذه الاقتصادية وبنيتها الإنتاجية والقطاعية. ويمكن إيجاز أهم الأدوار التي تقوم بها هذه المشروعات والمتمثلة في الآتي:

1) الدور الاقتصادي
2) الدور الاجتماعي
3) الدور البيئي والتكنولوجي.

1. الدور الاقتصادي

إن الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ينبثق من الخصائص المالية والتنظيمية والتكنولوجية والقانونية التي تتمتع بها في مختلف الاقتصاديات عامة، واقتصاديات دول المنطقة العربية خاصة، ما جعلها تمثل أولوية لأي برنامج إصلاحي في المجال الاقتصادي بهدف الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المتاحة، بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين المحافظات والمحليات. وتساهم هذه المشروعات، كذلك في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن

الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها، وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره، مقارنة بمخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن في كل الدول التي تعتمد عليها، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة تنافسية المشروعات الكبرى لكونها تمثل صناعات مغذية ومكملة لها، كما تسهم في سد فجوة الطلب المحلي على كثير من السلع، ومن ثم زيادة تحفيز الطلب الكلي وتخفيض فاتورة الواردات.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدراً للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المشروعات.

ومن جانب آخر، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، فبالإضافة إلى كونها تعد مصدراً إضافياً لتنمية العائد المالي للمحليات كما هو الحال للحكومة المركزية من خلال الاستقطاعات والضرائب المختلفة، تساعد كذلك على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما للاقتصاد المحلي والوطني، كما تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية المتاحة خصوصاً في البلدان التي تتوفر فيها مثل هذه الموارد حيث أن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات نتيجة لتنوع التشكيلة وانخفاض الأسعار، وتساهم أيضا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تتعرف على منتجات المشروعات الكبيرة وبعدها تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها هذه المشروعات.

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف بلدانها وظروف البلدان النامية فالتقنيات المستخدمة في هذه المشروعات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة، مقارنة بالتقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخدمات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال إلا أن المهم بالنسبة للمسئولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة.

ومن المهم التأكيد، بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدراً للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المشروعات، والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المشروعات، وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد.

إن الاستثمار في المشروعات الاستثمارية بأحجامها المختلفة – الصغرى والصغيرة والمتوسطة- له أثر إيجابي على عدة مستويات وهي الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني.

تشير العديد من الدراسات المتعلقة بالاستثمار وعوائده إلى أن الاستثمار في المشروعات الاستثمارية بأحجامها المختلفة – الصغرى والصغيرة والمتوسطة- له أثر إيجابي على عدة مستويات وهي الفرد والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني.

2. الدور الاجتماعي

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تعزيز البعد الاجتماعي كونها الوحيدة القادرة على تحويل مخرجات التعليم من باحثين عن عمل إلى خالقي فرص عمل. بالإضافة إلى أن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد أن هذه المشروعات تمارس دوراً واضحاً في معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية، مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب على ذلك من مخاطر اجتماعية متعددة. وبالتالي، فهي تحمي المجتمع من السلبيات الاجتماعية والأمنية والنفسية الناجمة عن تفشي هذه الظاهر الاجتماعية.

والسياق ذاته، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المشروعات أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة، كما أن معظم الدراسات تشير إلى أن هذه المشروعات الداخلة والداعمة للعناقيد الصناعية لها أثار قوية على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن مؤسسات صغرى وصغيرة ومتوسطة وهي تتسم بالإنتاج كثيف العمالة لذا فان أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية عامة تركز على هذا النوع من المشروعات والصناعات كثيفة العمالة.

من جهة أخرى، تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً استراتيجياً في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات وتسعى إلى توفيرهذه السلع والخدمات بأسعار زهيدة وجودة مناسبة في متناول الفقراء، بالإضافة إلى خلق فرص عمل أوسع للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية، وكذلك تلعب هذه المشروعات دورا جد حساس في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي والثقافي من أجل الاستفادة من خبراتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري، كما تساهم هذه المشروعات في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية

والمالية لإدارة أعمال هذه المشروعات وهذا في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب.

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً استراتيجياً في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات.

وتلخيصاً لما سبق، تشير دراسة أعدها مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المعهد العربي للتخطيط لصالح صندوق التشغيل والتنمية بالمملكة الأردنية الهاشمية إلى أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات تشمل تلك التي تتعلق بصاحب المشروع وأسرته، إضافة إلى الآثار المتوقعة على المجتمع المحلي. ومن أهم هذه الآثار مساهمة المشروع في رفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، ورفع المستوى المعيشي للأسرة، وتوثيق العلاقات الأسرية، المساهمة في التخلص من ثقافة العيب لدى صاحب المشروع وأفراد الأسرة وأبناء المجتمع المحلي، والمساهمة في إعلاء قيمة الذات عند صاحب المشروع وأفراد الأسرة وأبناء المجتمع المحلي العاملين في المشروع، ورفع مستوى الأمن الغذائي لصاحب المشروع وأفراد الأسرة، والمساهمة في الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع، وتوفير سلع للطبقة الفقيرة من أبناء المجتمع المحلي، والتقليل من المشاكل الأسرية، والمساهمة في الزواج وتكوين أسره جديدة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع العملاء والموردين، وبناء صداقات جديدة ونافعة، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية، وتراجع بعض الأمراض الاجتماعية، تعزيز فرص المشاركة في المناسبات الاجتماعية، والشعور بالاستقلال المالي لصاحب المشروع، وتوزيع المسئولية بين قطبي الأسرة «الزوج والزوجة»، ورفع مستوى الثقة بالنفس لصاحب المشروع وأفراد الأسرة العاملين في المشروع، وتعزيز دور المرأة في الأسرة وفي التنمية، ورفع مستوى احترام الذات، ورفع مستوى التحاق أفراد الأسرة بالمؤسسات التعليمية، وتحسن مستوى وظروف السكن، والمساهمة في رفع معدلات المشاركة في نشاطات وجمعيات تعاونية وخيرية، المساهمة في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، ورفع مستوى المعيشة لواحد أو أكثر من كبار السن في الأسرة، وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة، وتحسين المكانة الاجتماعية لصاحب المشروع، وزيادة مساهمة المرأة في نفقات الأسرة، وزيادة القدرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية للأسرة. ويلخص الشكل رقم (6) أبرز ابعاد ومؤشرات الدور الاقتصادي و الاجتماعي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (6): أبعاد الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

3. الدور البيئي والتكنولوجي

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً في المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية البيئية، لأن جزء كبير من هذه المشروعات يمكن أن تقوم على استخدام وتدوير مخلفات الصناعات الكبرى، ومن ثم الحفاظ على الموارد القابلة للنضوب. وبالتالي، فإن هذه المشروعات تحتل أهمية قصوى في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المشروعات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمشروعات الكبيرة من جهة، وأن هذه المشروعات تمثل محطة إبداع وابتكار من جهة أخرى، كونها تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار.

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا مما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات والمخلفات التي تؤثر على المحيط، وتساهم أيضًا في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمشروعات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية.

ثالثاً: تجارب عربية في مجال العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية المستدامة

تتمثل العلاقة الوثيقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية في طبيعة الانشطة الخدمية والتنموية التي تحتاج لها المحليات والتي تندرج ضمن اختصاصاتها. ومن أهم نماذج هذه الأنشطة والتي يقوم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذها لحساب أجهزة الإدارة المحلية من خلال المناقصات التي تطرحها الأجهزة والتعاقدات التي تتم بين الطرفين، ويدخل في هذا المجال:

- إنشاء المباني الحكومية ومباني وحدات الخدمات كالمدارس والمستشفيات والوحدات الصحية والوحدات الزراعية والوحدات البيطرية ومراكز الشباب بالمدن والقرى.
- أعمال الصيانة والترميم للمباني الحكومية ووحدات الخدمات.
- مشروعات الصرف الصحي بالقرى ومياه الشرب النقية.
- رصف الشوارع داخل المدن والقرى والطرق المحلية الموصلة بين القرى وبعضها وبين القرى والمدن داخل المحافظة.
- مد وإحلال شبكات الصرف الصحي وشبكات مياه الشرب النقية بالمدن والقرى.
- تزويد المباني الحكومية باحتياجاتها من المعدات والأدوات اللازمة لتسيير العمل بها مثل أدوات النظافة والأدوات الكتابية.
- تزويد المستشفيات بالتغذية اللازمة

للمرضى، وكذلك تغذية تلاميذ المدارس، وتغذية نزلاء معسكرات الشباب.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للتنمية المحلية، حيث تساهم هذه المشروعات في استغلال الموارد المحلية، والانتشار الجغرافي والتوازن التنموي، والتشغيل وتوطين السكان وتحفيزهم، والتخفيف من الفقر، وزيادة ثروة المجتمعات المحلية، وجذب المدخرات، وتحقيق التوزيع العادل للدخل.

ومن هنا، تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للتنمية المحلية في معظم دول العالم لما تتميز به من مرونة وتأقلم مع مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولمعرفة مزيداً عن مدى مساهمة هذه المشروعات في تنمية المجموعات المحلية في دول المنطقة العربية نتناول المحاور التالية:

1. استغلال الموارد المحلية

تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاستغلال الأمثل للموارد المحلية غير المستغلة لأن طلب هذه المشروعات على رأس المال محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية، ثم إن هذه المشروعات ومن خلال استغلالها الموارد الموجودة في المناطق المحلية تؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات وانخفاض الأسعار.

من جانب آخر، فإن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتثمينها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص. وفي هذا الشأن، نلاحظ أن المحافظات أو الولايات أو الأقاليم في المنطقة العربية تزخر بموارد هامة لم يتم استغلالها إلى حد الآن.

وفي هذا الصدد، نلاحظ ازدياد قيمة الواردات من السلع الغذائية فقط، ناهيك عن المواد الأولية والسلع الوسيطة، من 27.633 مليار دولار عام 2005 إلى 74.063 مليار دولار عام 2014، أي أن نسبة التغير خلال هذه الفترة بلغ 11.6 %. وتبعاً لذلك ارتفعت الفجوة الغذائية العربية من مليار دولار18.060 إلى 34.183 مليار دولار لذات الفترة.

وتؤكد العديد من الدراسات، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية لا زالت تعتمد وبشكل كبير في إنتاجها على المواد الأولية المستوردة وبنسب عالية جداً تختلف من دولة عربية لأخرى. على الرغم من أن الكثير من هذه المواد الأولية مثل الحبوب والألبان ومشتقاتها والأخشاب والورق والمواد المكتبية والخضروات والفواكه متوفرة محلياً أو بالإمكان إنتاجها محلياً إذا ما توفرت البيئة الملائمة لذلك وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات.

2. الانتشار الجغرافي في التوزان التنموي

من خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على الانتشار في مختلف محافظات أو أقاليم الدولة الواحدة، وبالتالي تساهم بشكل فعال في تنمية المجتمعات المحلية. كما لا ينبغي أن توجه الإدارة المركزية أو المحلية سياستها على النحو الذي تستحوذ فيه بعض المحافظات على العدد الكبير من المشروعات الصغيرة على حساب المحافظات الأخرى. وبالنظر لتوزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظات مصر، والتي تشير الدراسات إلى أنها بلغت 2.5 مليون منشأة فموزعة كالتالي» الشرقية 16%، القاهرة 15%، الغربية 9.2%، الإسكندرية 6.1%، الدقهلية 6.1%، المنيا 6%، القليوبية 5%، الجيزة 4.7%، أسيوط 4.5%، البحيرة 3.5%، المنوفية 3.3%، 6 أكتوبر 2.5%، حلوان 2.4%، الإسماعيلية 2.1%، بنى سويف 1.9 %، كفر الشيخ 1.8 %، الفيوم 1.8 %، سوهاج 1.7 %، دمياط 1.4، بورسعيد 1.3%، اخرى 3.7 %.

أن التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسّطة في مصر يميل بشكل ملحوظ إلى التمركز في ثلاث محافظات: الشرقية والقاهرة والغربية، وتزيد هذه النسبة عن نصف المشروعات التي تتمحور أنشطتها الاقتصادية حول الصناعة والتجارة، إلا أن عدداً قليل جدا منها قادر على تصدير المنتجات المصرية في حين 50% منها لا تستغل الخدمات المالية المقدّمة من المصارف بهدف الاستفادة من فرص الحصول على التمويل، انظر الشكل رقم (7).

الشكل رقم (7): توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظات في مصر

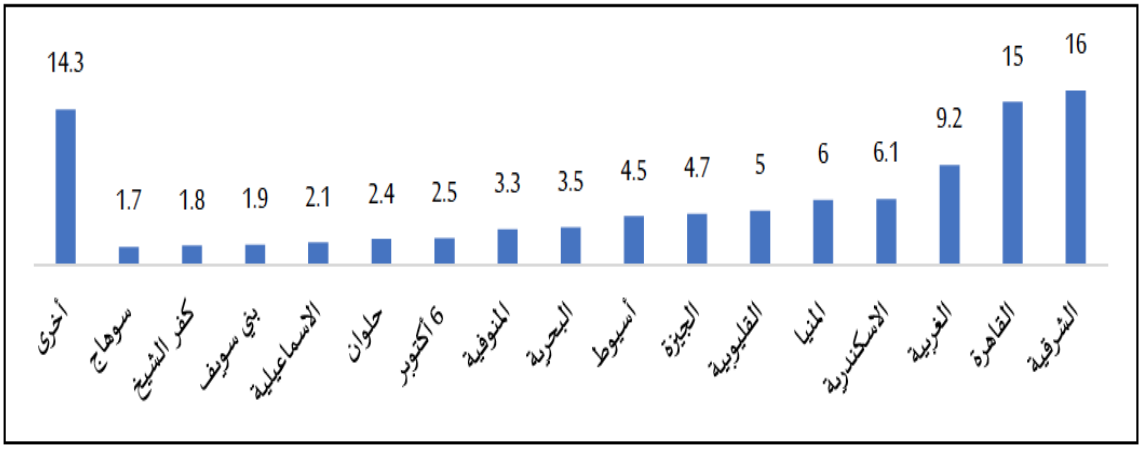

المصدر: المركز المصري لدراسات السياسات العامة مؤشر اداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

3. التشغيل

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل في المشروعات الكبرى، وقد أدركت أغلب الدول والمنظمات الدولية مدى فعالية هذه المشروعات في محاربة الفقر وذلك بتمكين الفقراء من خلق نشاط خاص م يسمح لهم لحصول على مداخيل يعيشون منها. وعلى سبيل المثال، في محافظة إربد فقط وفرت المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية وصندوق تنمية المحافظات وصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الاقراض الزراعي أكثر من 3300 فرصة عمل بالمحافظة خلال عام 2015، وبالتأكيد هذا المؤشر جيد إلا أن معدلات البطالة لا زالت مرتفعة كما يوضحها الجدول رقم (2)، حيث تتصدر محافظة معان المحافظات الأردنية من حيث نسبة البطالة 19.1%، تليها مباشرة محافظة أربد 17.4%. ثم محافظة عجلون بما يقارب 17 % وفي محافظة المفرق 16.3 %، في حين تجاوزت هذه النسبة علامة الـ(15 %) في كل من العقبة وجرش والطفيلة والكرك، وسجلت محافظات مأدبا والبلقاء والزرقاء والعاصمة نسب أعلى من (14%).

الجدول رقم (2): معدل البطالة في الأردن حسب محافظات عام 2014

المحافظة	معدل البطالة
معان	19.1
إربد	17.4
عجلون	17
المفرق	16.3
العقبة	15.8
جرش	15.5
الطفيلة	15.4
كرك	15
مأدبا	14.8
البقاء	14.8
الزرقاء	14.7
العاصمة	14.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردني 2016.

4. توطين السكان

إن الظروف المعيشية الصعبة في معظم الدول العربية والتي منها البطالة والفقر جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل، الأمر الذي أسفر عن سلبيات عديدة ومنها الضغط على خدمات المرافق المختلفة وانتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وهذا ما جعل الكثير من

الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إلى جانب ذلك، فإن استقرار السكان تحكمه عدة عوامل أهمها توفر فرص العمل والخدمات العامة والحاجيات الأساسية، وبالتالي فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً فاعلاً في توطين السكان واستقرارهم والتقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى.

5. التخفيف من الفقر

لقد عرفت المجتمعات المحلية في معظم الدول العربية ارتفاعاً كبيراً للبطالة، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر في فترة الإصلاحات الاقتصادية والتغير الهيكلي، ناهيك عن الأزمات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية ولا زالت تداعياتها قائمة إلى الوقت الراهن. واستناداً إلى تجارب الكثير من الدول في معالجة الفقر والبطالة تم استحداث صناديق خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (3): مستويات انتشار الفقر في محافظات الجمهورية اليمنية

المحافظة	نسبة الفقراء
المهرة	8.85
امانة العاصمة	14.89
صعده	16.55
عدن	16.88
ذمار	25.84
صنعاء	28.13
اب	30.07
المحويت	30.75
الحديدة	31.72
ريمه	34.07
حضرموت	35.59
تعز	37.8
الضالع	44.24
ابين	45.68
مارب	45.88
لحج	47.2
حجه	47.53
الجوف	49.58
البيضاء	51.85
شبوه	54.13
عمران	63.93
المجموع	34.78

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2014، تعكس نتائج مسح الأسرة الذي أُجري في عام 2006.

وفي السياق ذاته، تتباين مستويات انتشار الفقر فيما بين محافظات اليمن تبايناً كبيراً، كما هو موضح في الجدول رقم (3)، تراوحت معدلات الفقر ما بين 8.8% و63.9% بين مختلف المحافظات. ويبلغ أعلى معدل في المناطق الريفية بمحافظة عمران، ثم تأتي محافظتي شبوه والبيضاء، في حين يبلغ مستوى انتشاره بشكل أدنى في محافظات المهرة وصنعاء. وتعكس هذه المؤشرات سوء توزيع الثروة والدخل بين المحافظات.

6. زيادة ثروة المجتمعات المحلية

إن مؤشر ثروة المجتمعات المحلية الذي يتكون من ضرائب ورسوم والأملاك العقارية يتوقف على العديد من العوامل من أهمها مستوى النشاط الاقتصادي، ولكن هذا النشاط يتصف بالضعف على مستوى معظم المحافظات والأقاليم والمحليات

7. جذب المدخرات

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات. ما يعني أن سهولة إنشاء هذه المشروعات كونها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة من جهة، وكذلك كونها قليلة المخاطرة مقارنة بالمشروعات الكبيرة من جهة أخرى.

8. تحفيز السكان المحليين

إن فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووجود محيط مناسب لنموها وتطورها يؤثر على تحفيز السكان المحليين، فقد عمدت الكثير من الدول إلى سياسة نشر ثقافة الريادة والعمل الحر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف وسائل الاعلام ما يساعد على انتشار مثل هذه المشروعات في مختلف المدن والمناطق المختلفة إذا ما توفر الدعم الحكومي والمحلي لها.

9. تحقيق التوزيع العادل للدخل

انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يسهم في التقليل من حدة الفقر بين المناطق المختلفة في إطار الدولة الواحدة، بالإضافة إلى التقليل من الفروق القائمة بين مختلف المناطق الحضرية والريفية الأمر الذي يحقق التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع.

رابعاً: آليات تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة

لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لابد من العمل وفق استراتيجية واضحة المعالم تركز على المحاور التالية:

1. تحسين بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المحليات

يركز هذا المحور على معالجة التشريعات والقوانين ومعوقات الوصول إلى التمويل التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ الأعمال، بالإضافة إلى معالجة غياب البيانات الإحصائية والنوعية والكمية الأخرى اللازمة لفهم ديناميكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. ضمان وجود بنية تحتية ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

ويتضمن هذا المحور ضمان وجود البنية التحتية الملائمة في مختلف المحليات، وكذلك حاضنات الأعمال ومراكز التقانات والإبداع ومراكز مشورة الأعمال وغيرها، بحيث تكون تلك الحاضنات ومراكز التقانات والإبداع خاضعة لدراسات الجدوى لتحديد الحاجة والهيكليات المناسبة. وتتعلق البنية التحتية المرنة بالحاجة إلى إصلاح المشروعات الوسيطة لجعلها أكثر وعياً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولبناء شبكة من المدربين والخبراء ومستشاري الأعمال والمشرفين والموجهين لتشجيع ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر بين أوساط الشباب في المحليات.

3. تشجيع وتحفيز ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر

يركز هذا المحور على تشجيع ريادة الأعمال بين القطاع التعليمي وقوة العمل بهدف تشجيع البدء بريادة الأعمال وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة من خلال تدريبها على كيفية البدء بالمشروع الخاص، بالإضافة إلى آلية الحصول على التمويل والمساعدة في تقديم الطلبات – الدعم الإبداعي – وتقانات المعلومات والاتصالات وضمان الجودة وتنمية الموارد البشرية .وسوف يتم تقديم الدعم لتشخيص الاحتياجات الحقيقية لرائد الأعمال أو للمشروع الصغير أو المتوسط، وإعداد وتنفيذ خطة العمل. مع تقديم الدعم على كيفية قياس الأداء مقابل مؤشرات الأداء والمؤشرات المالية ومعايير المتابعة والتقييم المتفق عليها.

لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية لابد من تحسين بيئة المشروعات على مستوى المحليات، وضمان وجود بنية تحتية ملائمة، وتشجيع وتحفيز ريادة الأعمال، ونشر ثقافة العمل الحر ، ووجود وحدة للدعم الفني والمؤسسي.

4. وجود وحدة للدعم الفني والمؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المقصود بالدعم الفني والمؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهيكليات الإدارية والدعم اللازم لتنفيذ استراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المحليات. وتتضمن تلك الهيكليات كيان خاص من خلال إدارة التنمية المحلية بالمحافظات أو بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وترتكز مهام وحدة الدعم الفني على تقديم النصح والإرشاد في المجالات الإدارية والمالية والفنية والبيئية والقانونية، وتيسير عملية حصول رواد الأعمال والقائمين على هذه المشروعات على الخدمات اللازمة بكفاءة وفعالية، إلى جانب تقديم المشورة لرواد الأعمال وتمكين مشروعات لتصبح قادرة على النمو والاستمرار والابتكار، وكذلك تعزيز مستوى التعاون بين الغرفة والجهات ذات العلاقة بتنمية ريادة الأعمال وتقديم المشورة في كافة الأمور ذات الاهتمام المشترك. ناهيك عن إعداد الدراسات الاستشارية، وإعداد خارطة استثمارية للمشروعات الاستثمارية بكافة قطاعاتها وأحجامها.

بالتأكيد، أن عملية إعداد وتنفيذ استراتيجية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في التنمية المحلية المستدامة تتطلب إدارةً وتنسيقاً بشكل فعال لتحقيق البرامج التشغيلية التي يتم إدارتها وتنفيذها وتنسيقها من قبل الجهات ذات العلاقة بهذه المشروعات. وفي ذات السياق، على سبيل المثال، أطلق المركز المصري لدراسات السياسات العامة "مؤشر أداء المحافظات لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة" كأول مؤشر في مصر يقيم أداء (22) محافظة في ممارسات وقرارات محافظيها الخاصة بتهيئة مناخ الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويعد هذا المؤشر خطوة متميزة لمساعدة متخذي القرار في المحافظات في تطوير أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظاتهم من جهة، والربط بينهم وبين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

إن عملية إعداد وتنفيذ استراتيجية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل دورها في التنمية المحلية المستدامة تتطلب إدارةً وتنسيقاً بشكل فعال لتحقيق البرامج التشغيلية التي يتم إدارتها وتنفيذها وتنسيقها من قبل الجهات ذات العلاقة بهذه المشروعات.

وتأكيداً على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والعلاقة الوثيقة بينهما، فقد أظهرت نتائج دراسة قام بها مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة لصالح صندوق التشغيل والتنمية بالمملكة الأردنية الهاشمية، طبيعة هذه العلاقة التبادلية والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الدعم التمويلي وغير التمويلي الذي تقدمه الدولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على كافة المستويات بشكل مباشر او غير مباشر، فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول رقم (4)، الآثار الاقتصادية للقروض على مستوى كل من صاحب المشروع والأسرة والمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني بشكل عام.

الجدول رقم (4): ترتيب المحافظات حسب مؤشر الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض والمشروعات الممولة من الصندوق

المحافظة	مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى صاحب المشروع		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الأسرة		مؤشر الآثار الاقتصادية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي		مؤشر الآثار الاجتماعية على مستوى الاقتصاد والمجتمع المحلي		مجموع الترتيب
	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	
جرش	4.41	1	4.44	1	4.03	2	3.83	1	5
المفرق	4.40	2	4.34	2	4.06	1	3.80	2	7
الزرقاء	4.35	3	4.27	3	4.01	4	3.77	3	13
الطفيلة	4.34	4	4.22	4	4.02	3	3.74	4	15
العقبة	4.34	4	3.29	12	3.33	12	2.71	12	40
معان	4.04	6	3.81	5	3.74	5	3.32	8	24
العاصمة	4.03	7	3.76	6	3.65	7	3.43	6	26
البلقاء	4.01	8	3.60	9	3.61	9	3.47	5	31
عجلون	4.00	9	3.67	8	3.70	6	3.26	10	33
الكرك	3.96	10	3.73	7	3.61	8	3.29	9	34
مأدبا	3.93	11	3.45	11	3.58	10	3.37	7	39
أربد	3.70	12	3.49	10	3.43	11	3.00	11	44

المصدر: مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة - المعهد العربي للتخطيط

وفي الخلاصة، وبالنظر للشكل رقم (8)، لابد من التأكيد على أهمية تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية من خلال وضع استراتيجيات واضحة المعالم من خلال المحاور المشار إليها في هذا العرض، ويتمثل الدور الحكومي المطلوب من قبل المحليات لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآتي:

- مراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة، في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المحليات.
- نشر ثقافة الريادة في المجتمع العربي، لخلق وتشجيع أفكار ريادية قابلة للتطبيق.
- تأسيس نظام ضمان القروض بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إيجاد بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء جهة حكومية في المحليات متخصصة للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من تبديد الجهود والإمكانيات من خلال عدة مؤسسات.
- تقديم المشورة الفنية والاقتصادية للمشروعات الاقتصادية العاملة وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (8): متطلبات تعزيز العلاقة التبادلية بين التنمية المحلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

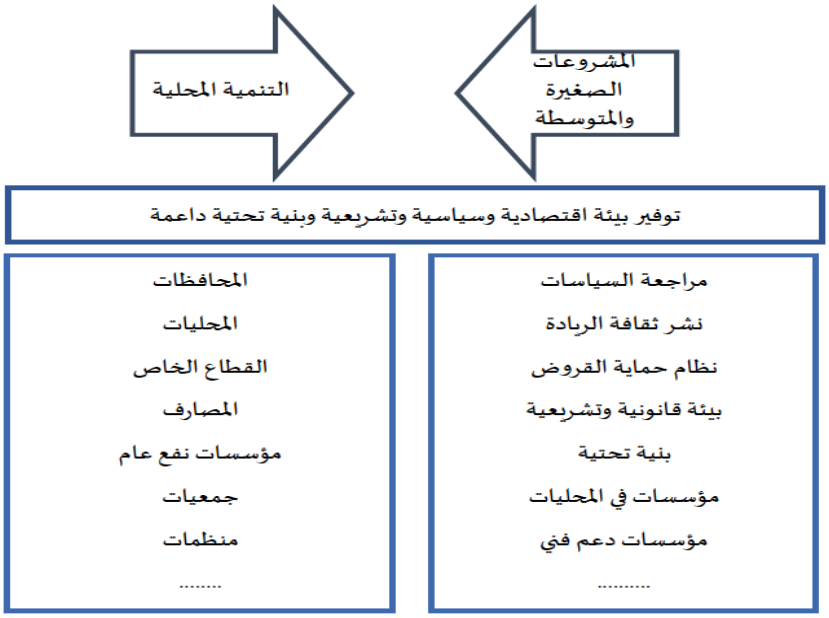

يتمثل الدور الحكومي المطلوب من قبل المحليات لدعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراجعة وتقييم السياسات، وتطوير هذا القطاع على مستوى المحليات، ونشر ثقافة الريادة، وتأسيس نظام ضمان القروض، إيجاد بيئة قانونية وتشريعية، وتوفير متطلبات البنية التحتية، وإنشاء جهة حكومية في المحليات للتعامل مع هذه المشروعات، وتقديم المشورة الفنية والاقتصادية لها.

المراجع

الإسكوا، اللامركزية والدور الناشئ للبلديات في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

باطويح، محمد، البرنامج التدريبي: مهارات إعداد استراتيجيات وسياسات التنمية المحلية المنعقد في مقر المعهد خلال الفترة 22 ــ 2017/1/26، المعهد العربي للتخطيط ــ الكويت.

شكر، عبد الغفار، اللامركزية ومحاصرة الفساد فى المحليات وتأثيره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، 2009.

صندوق النقد العربي 2017، نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، صفاء للنشر و التوزيع1 ، عمان، الأردن، 2010 .

عمار، علواني، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، ورقة بحثية نشرت في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10 لسنة 2010، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2014.

المركز المصري لدراسة السياسات العامة، مؤشر أداء المحافظات في تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، يناير 2016.

مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط.

مقابلة، إيهاب، دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 52، يناير2017.

مقابلة، إيهاب، الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 136، 2017.

مقابلة، إيهاب، برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، العدد 137، 2017.

الناصر، مشري محمد، دور المشروعات المتوسطة والصغيرة والصغرى في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

World Bank brief on "Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance" September 1, 2015.

http://smeadvisorarabia.com.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: (965)24843130 24844061 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: